المواصلات والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات

أ.د. فيصل الشريفي
bareedfaisal@hotmail.com

كان لي شرف تمثل زملائي برابطة أعضاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي عندما رأس الأخ الفاضل الدكتور محمد البصيري الهيئة الإدارية، وعلى الرغم من اختلافي معه في طريقة الطرح فإني احترمت فيه مهنيته في العمل ودعمه لي عندما ترأست اللجنة الفنية في كل ما قمت به من عمل يدعم قضايا أعضاء هيئة التدريس.

اليوم المسؤولية أعظم وأكبر، ومن منطلق المهنية نطالب الوزير الدكتور محمد البصيري بدعم الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، وتسخير كل الإمكانات لترى الأهداف التي أنشئ الجهاز من أجلها النور في القريب العاجل لاسيما مشروع الحكومة الإلكترونية.

معاناة الجهاز لا تكمن في تبعيته لك بصفتك رئيس مجلس إدارته ومباشرة الاختصاصات المخولة للوزير وفقا للمادة الأولى للمرسوم رقم 136 لسنة 2008، ولا للمادة الثانية التي نصت على أن يكون للجهاز اعتماد مالي خاص به يدرج ضمن برنامج مستقل بميزانية وزارة الموصلات، ويتم تحديدها بالتنسيق مع وزير المالية، لكنها تكمن في التدخل بتسيير أعمال المجلس المالية من قبل فرض الوصاية على آلية الصرف من قبل وزارتكم الموقرة.

سعادة الوزير، العالم تغير كثيرا في زمن التكنولوجيا المعلوماتية، فقد أضحى أكثر مرونة بفضل السياسات والإجراءات التي تعتمدها الدول لدعم وتشجيع استخدام الكمبيوتر، ليس فقط للبحث، ولكن لتخليص كل أنواع المعاملات الإدارية والتجارية والصحية.

الفائدة من استخدام الحاسب الآلي يمكن لأي متصفح أن يراها من خلال ديوان الخدمة المدنية الذي نجح في إنهاء معاناة الباحث عن وظيفة، وكم الأوراق والمستندات التي عادة ما تطلبها الوزارات، وبذلك حقق أو بالأحرى حلل الأموال التي تصرفها الدولة على تلك الأجهزة، كما أن الآلية المتبعة بالمعلومات المدنية وإدارة الجنسية والجوازات وجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب خير دليل ومؤشر للنجاح.

التنسيق بين وزارة المواصلات والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات خصوصا بعد رد الفتوى والتشريع سيرفع الثقة بجدية الحكومة ممثلة بوزيرها بعمل يرتقي وطموحات خطة التنمية، وسيرضي المواطن. ببساطة أكثر مستقبل الحكومة الإلكترونية مرهون بنجاح الجهاز في رفع كفاءة وزارات وهيئات الدولة، وكذلك برنامج وطني محدد الأهداف مقرون ببرنامج زمني لمحو الأمية الحاسوبية لكل فئات المجتمع.

اليوم من الصعوبة بمكان أن تجد بيتا يخلو من جهاز كمبيوتر وشبكة إنترنت، فهل يعي المسؤولون كيف يمكن أن تكون الصورة بعد عشر سنوات من الآن؟ وكيف سيكون العالم المتحضر في زمن يتجه نحو إلغاء الأنظمة الورقية؟ إن كنا في الماضي نتغنى بحالي حال، فهل سيأتي علينا الزمن ونغنيها ابتهاجا لا تذمرا، ونفتخر بأن حالنا هي الأفضل في كل زمن نعيشه، وتبقى الكويت درة في كل شيء؟

سؤال سيظل قائما... وحدهم ووحدهم فقط الأبناء والأحفاد القادرون على الإجابة عنه.

● **نقطة أخرى:** مررنا قبل أيام بعيد الاستقلال والتحرير، وكان البطل فيها الفوم والألعاب النارية التي سنكشف لاحقا تهاون أجهزة الدولة المختلفة في مكافحتها، وحجم الكميات التي دخلت إلى البلاد تحت عين حكومتنا الموقرة، والطريقة التي أدخلت بها مرورا بدعم الحكومة لها مع بدايات «هلا فبراير» وانتهائها بشركات لعب الأطفال.

ودمتم سالمين.

الحلال والحرام في استجواب «الإعلام»!

د. حسن عبدالله جوهر
hasanjohar@hotmail.com

الصحوة السياسية المفاجئة للحكومة في مواجهة الاستجواب المقدم إلى وزير الإعلام ليست مستغربة أو جديدة وإن جاءت متأخرة، ولكن يبدو أنها نظمت صفوفها وانتبهت لما لديها من أوراق مغرية لتغيير المعادلة الرقمية بغرض إنقاذ كرسي الوزير، وهذا التحرك بحد ذاته عمل مشروع في بعده السياسي والتكتيكي، ولكن الحكومة وقعت في تناقضات مكشوفة في هذا الهجوم المضاد، بل كشفت معها بعض الأسرار وإن لم تكن جديدة في مجال المقايضة والمساومة وتقديم التنازلات.

فالحكومة كانت تلقي باللائمة على النواب وتصف مواقفهم المؤيدة للاستجواب بالظالمة لأنها استباقية، ولم تنتظر المرافعة البرلمانية وردود الوزير في جلسة المساءلة، وهذا الموقف المحرم تحول إلى موقف حلال ومنصف وعادل للحكومة نفسها في محاولاتها لانتزاع صك البراءة للوزير وبطريقة استباقية أيضاً، وحتى قبل جلسة الاستجواب كذلك.

فإذا كان الاستجواب بمنزلة محاكمة سياسية للوزير، فلماذا يكون حكم الإدانة قبل المرافعة غير جائز للنواب بينما حكم البراءة المبكرة مباحاً، بل من أجل كسبها لا تتردد الحكومة في تقديم التنازلات وإرضاء النواب وكسب بعض وسائل الإعلام أيضاً؟

فالرقم الذي حصل عليه الاستجواب من حيث التأييد الأولي بلغ نحو 35 نائباً يمثلون الكتل والتيارات والمشارب المختلفة في المجلس، وهذا الموقف لم يكن مجرد تأييد مبدئي للاستجواب باعتباره حقاً دستورياً لأن الكل يعرف هذه الحقيقة، إنما كان هذا الموقف تعبيرا سياسيا ساقته الكتل البرلمانية بتصريحات وبيانات أوضحت خلالها أسباب ومبررات تأييد الاستجواب، وإلا كان بمقدور الجميع الإعلان فقط عن مشروعية الاستجواب كحق دستوري.

وجميع الاستجوابات السابقة شهدت مواقف مسبقة ليس فقط في التأييد، وإنما بمعارضتها من حيث المبدأ والموضوع، وهذا أيضاً حق أصيل للنواب في تقييم نوع الاستجوابات وتوقيتها.

ولكن يبدو أن المواقف الحقيقية للبعض بدأت تتغير، ويمكن أن تذهب حتى إلى الطرف النقيض بعد أن دار "الدينامو" الحكومي، وبأوراق للمقايضة كثيرة ومتنوعة، فكما للسمك أنواع من الطُعم لاصطيادها، فإن للتيارات والنواب شباكاً خاصة يمكن احتواؤهم بها، فهناك كم من الوظائف القيادية ذات الوزن الثقيل التي يسيل لها اللعاب، وهناك الكثير من القوانين المقترحة على جدول الأعمال التي لا يمكن أن تحسم بأي اتجاه مفصلي إلا بالثقل الحكومي، وفي المقابل رفعت الحكومة "الكارت الأصفر" كأداة ترهيب ضد البعض الآخر من النواب، وأعادت موضوع مزدوجي الجنسية والتهديد بسحب "الجناسي" بعد أسابيع قليلة فقط من إعلان وزير الداخلية وتحت قبة البرلمان بعدم وجود هذه المشكلة!

ومثل هذه المغريات والتهديدات كفيلة بالتأكيد لتغيير أي موقف، ولو كان موثقاً ببيان أو تعهد أو تصريح، والتبرير له جاهز وببساطة أن الاستجواب شيء وطرح الثقة شيء آخر!

أما مواقف وسائل الإعلام سواء على مستوى المرئي والمسموع أو الصحافة المحلية ففي الأغلب لم تختلف عن الأجواء النيابية، ومن شهد اجتماع اللجنة التعليمية قبل أسبوعين أدرك حجم الاستياء من سياسات الوزير والدعوة المباشرة لرحيله، خصوصاً بعد اللقاء الذي جمع ممثلي وسائل الإعلام بالوزير والذي عبّر فيه عن توجهاته المستقبلية في شأن الحريات، ولكن يبدو أن البعض من هذه التوجهات الإعلامية قد ناله غمزات الغزل والوعود الوردية، أو لمزات التهديدات الحكومية، فتغيرت مواقفها بالفعل والبعض الآخر آتٍ في الطريق!

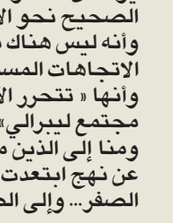

«السعودية... شكل ثاني»!

حمد نايف العنزي
hamadvision@hotmail.com

بعد توجيهاته بتوسعة برامج الابتعاث التعليمي في الخارج لمئة ألف مبتعث سنويا، وإنشاء جامعات جديدة في معظم مناطق المملكة، ووضعه حجر الأساس لأكبر مشروع علمي حضاري في العالم العربي «جامعة الملك عبدالله للأبحاث والتطوير والتقنية» وكذلك لجامعة الأميره نورة بنت عبدالرحمن، وهي أول جامعة متكاملة للبنات، وبعد افتتاحه لجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية- كاوست- وهي أضخم جامعة في العالم العربي، يضيف خادم الحرمين الملك «عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود» إلى إنجازاته الكثيرة في مجال العلم والثقافة إنجازا آخر بإطلاقه جائزة «الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمية للتراث والثقافة» المخصصة للباحثين والمهتمين بمجال التراث والثقافة في المملكة وخارجها.

حقيقة... لا يملك المرء وهو يسمع عن هذه الإنجازات الرائعة سوى الدعاء بأن يطيل الله عمر هذا الملك المحبوب والإصلاحي «قولا وعملا»، فعلى يديه، وخلال عهده الميمون، خطت المملكة خطوات واسعة في كل مجال، وقريبا... وفي غضون سنوات قليلة قادمة، سنرى نتاج هذا العمل والتغير في الرؤى سريعا، وستصبح المملكة شيئا آخر يفخر به كل سعودي وخليجي وعربي.

ولعل ما جاء في لقاء سمو الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي الأخيرة مع صحيفة نيويورك تايمز يؤكد أن السعودية في عهد الملك عبدالله تسير في الطريق الصحيح نحو الانفتاح، وأن «اتجاه الإصلاح قد تم إقراره، وأنه ليس هناك من فرصة للنظر إلى الوراء»، مؤكدا حقيقة الاتجاهات المستنيرة والحرة التي بدأت تشهدها المملكة»، وأنها « تتحرر الآن من أغلال الماضي، وتسير في اتجاه مجتمع ليبرالي».

ومنا إلى الذين مازالوا يصوبون نظرهم نحو المملكة، بحثا عن نهج ابتعدت وتخلت عنه كي يجلبوه لنا، حتى نبدأ من الصفر... وإلى الصفر من جديد!

***

ضاحية عبدالله المبارك هي صاحبة الرقم القياسي في عدد الدوارات (30 دوارا تقريبا) وذلك بفضل عباقرة المكتب الهندسي الذي قام بتصميم هذه المنطقة- المكتب بالمناسبة ملك لأحد كبار الحدسيين- ممن يخشون الله كثيرا، وقد قاموا بتضييق الشوارع وجعلوها تتلوى كالثعابين، وصغروا مواقف سيارات المدارس ونثروا الدوارات في كل جانب من أجل زيادة عدد الوحدات السكنية، حيث كانت الحسبة تقتضي أنه كلما زاد عدد الوحدات السكنية زادت غلة المكتب الهندسي!

المهم أن وجود هذا العدد الهائل من الدوارات جعل التنقل داخل المنطقة أمرا يرفع الضغط والسكر، وجعل قائدي السيارات يمرون على هذا الكم الهائل من الدوارات بسرعة دون انتباه لمن هو قادم من اليمين واليسار، فكثرت الحوادث بسبب هذا الأمر، وأصبح وضع مطبات لتخفيف سرعة السيارات القادمة قبل كل دوار ضرورة ملحة من أجل سلامة الأهالي ولإصلاح ما يمكن إصلاحه من التصميم الكارثي لهذه المنطقة.

المؤسف أنني قرأت قبل أسبوع أو أكثر أن المشاريع الجديدة التي تنوي وزارة الإسكان إنشاءها قد سلمت لنفس المكتب الهندسي «الحدسي»... قمة الإبداع في تكرار الأخطاء وفي "أذية" المواطنين!

***

من أقوال فولتير:

● السياسة فن الخداع... ميدانها الواسع في العقول الضعيفة!

● يتفوق ذو الجهالة على صاحب الحجة... لأنه دائما في حالة رضا عن النفس!

● الزواج... هو المغامرة الوحيدة المتاحة للجبان!

فارتان أوسكانيان *

PROJECT SYNDICATE

إعادة ترتيب العلاقات في القوقاز

تُرى هل تؤدي التوترات الحالية في تركيا بين رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان والمؤسسة العسكرية القوية إلى تعقيد وتأخير المبادرات الأشد جرأة في البلاد منذ سنوات عديدة- التحركات الرامية إلى معالجة التوترات القديمة مع كل من الأرمن والأكراد؟

إن إعادة صياغة الدور الذي يلعبه الجيش التركي تشكل أهمية بالغة، ولكن إذا كانت تركيا عاجزة عن انتهاز فرصة الانفراجة على المسارين الأرميني والكردي، فإن الموقف الداخلي في البلاد سيزداد سوءاً لا محالة، ويصدق القول نفسه على علاقات تركيا بكل من الشعبين الأرميني والكردي، فضلاً عن التوترات في القوقاز. ومن بين العديد من بؤر التوتر في المنطقة، بما في ذلك أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا بين جورجيا وروسيا، فإن التوتر بين الأرمن والأذربيجانيين حول إقليم ناغورنو كاراباخ هو الأشد خطورة.

وفيما يتصل بالنزاع بين جورجيا وروسيا فإن عدم التناسب من حيث الحجم والثِقَل والقوة على أحد الجانبين كافٍ لردع أي احتمال للعودة إلى العنف. فضلاً عن ذلك فإن النزاع بين البلدين لا يشتمل على تحالفات متشابكة تعمل على تعقيد الأمور. فجورجيا ليست عضواً في حلف شمال الأطلنطي (الناتو)، ومن الواضح أن الولايات المتحدة لن تشن حرباً ضد روسيا من أجل جورجيا.

أما الصراع بين أرمينيا وأذربيجان فهو أشد خطورة. فلم يعد الأمر محصوراً في مباراة ثنائية في شد الحبل بين جمهوريتين صغيرتين من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، بل لقد تحول إلى مثلث يتألف من أرمينيا وتركيا وأذربيجان. وهذا المثلث يشكل نتيجة مباشرة لعملية التطبيع بين أرمينيا وتركيا، والتي بدأت عندما التقى رئيسا البلدين في إطار مباراة في كرة القدم.

والآن تقوم هذه العملية على البروتوكولات التي تم التوقيع عليها من جانب الحكومتين لتأسيس العلاقات الدبلوماسية بينهما، لكن حتى الآن لم يصدق البرلمان في أي من الدولتين على هذه البروتوكولات. ويعتمد إتمام العملية الآن اعتماداً مباشراً وغير مباشر على الكيفية التي يعمل بها الأرمن والأذربيجانيون على حل النزاع الخاص بقضية ناغورنو كاراباخ.

وإذا لم يتم التوصل إلى حل متأنٍ لهذا الصراع المعقد الثلاثي الأطراف فسيترتب على ذلك العديد من المخاطر. ومن المعروف أن تركيا التي كانت حريصة طيلة عقدين من الزمان على الإعلان عن دعمها لأذربيجان، تعلق إقامة العلاقات الودية مع أرمينيا على موافقتها على تقديم عدد من التنازلات لأذربيجان.

وهذا يعني أن تركيا، وهي عضو في حلف "الناتو"، أصبحت الآن طرفاً في هذا الصراع، واشتعال أي مواجهة عسكرية بين أرمينيا وأذربيجان قد يؤدي إلى جر تركيا إلى هذه المواجهة، بل قد يؤدي إلى اشتراك روسيا في الصراع، إما من خلال التزاماتها الثنائية إزاء أرمينيا، وإما بموجب الاتفاقية المؤسسة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، التي تشارك فيها روسيا وأرمينيا.

ونظراً للمخاوف المرتبطة بأمن الطاقة، فإن أي صراع أذربيجاني من شأنه أيضاً أن يؤثر بشكل خطير في أوروبا. وستتأثر إيران أيضاً بهذا الصراع نظراً لكونها دولة مواجهة ذات مصالح خاصة في المنطقة.

لم يقع اشتباك عسكري بين أرمينيا وأذربيجان طيلة ما يزيد على الخمسة عشر عاماً، لكن هذا لم يكن راجعاً إلا إلى مفهوم التوازن العسكري والأمل في نجاح المفاوضات الجارية.

ولكن هذين العاملين قد تغيرا اليوم. فقد تبدل مفهوم التكافؤ العسكري، بل ربما أقنعت أذربيجان نفسها، بعد إنفاقها بإسراف على التسلح في السنوات الأخيرة، بأنها الآن أصبحت صاحبة اليد العليا. وفي الوقت نفسه، أصبح الأمل ضعيفاً في المفاوضات، التي يبدو أنها وصلت إلى طريق مسدود، وذلك لأنها كانت مربوطة بالعملية الأرمينية التركية، التي يبدو أنها أيضاً أصبحت في طي النسيان.

لقد سقطت البروتوكولات الدبلوماسية التي تنتظر التصديق من جانب البرلمان في البلدين ضحية لحسابات خاطئة في كل من البلدين. فالأرمن يعتقدون أن تركيا ستجد وسيلة للتوفيق بين المصالح الأذربيجانية وفرص التقارب مع أرمينيا، وأنها ستفتح الحدود مع أرمينيا بغض النظر عن مستوى التقدم الذي تم إحرازه على مسار التوصل إلى حل لقضية ناغورنو كاراباخ. والمشكلة هنا أن تركيا أغلقت الحدود في مستهل الأمر بسبب ناغورنو كاراباخ على وجه التحديد، وليس بسبب أي قضايا ثنائية بين الدولتين.

وكانت تركيا تعتقد أن التوقيع على بروتوكولات دبلوماسية مع أرمينيا والإشارة بوضوح إلى استعدادها لفتح الحدود، من شأنه أن يدفع الأرمن على نحو ما إلى التعجيل بحل مشكلة ناغورنو كاراباخ أو التنازل عن مناطق محيطة بها. ولكن ذلك الأمل كان بعيد المنال دوماً، وذلك نظراً لغياب التسوية الشاملة التي تعالج أعظم المخاوف الأرمينية- الأمن- وتلبي الشرط الأساسي المتمثل في تحديد وضع إقليم ناغورنو كاراباخ.

ويبدو أن كلاً من الطرفين يشعر الآن بقدر كبير من الدهشة إزاء توقعات الطرف الآخر. والواقع أن المراقبين يخشون على نحو متزايد أن تكون احتمالات تسوية النزاع الخاص بقضية ناغورنو كاراباخ قد أصبحت الآن أبعد من أي وقت مضى، وذلك لأن الدعم الشعبي التركي كان سبباً في رفع التوقعات من جانب أذربيجان، في حين يخشى بعض الأرمن من وجود نوع من التواطؤ بين جارتين عازمتين على إرغامهم على الموافقة على صفقة عقيمة تفتقر إلى الأسس السليمة.

وهذه هي اللحظة الحاسمة بالنسبة لتركيا. فقد وصلت العملية الدبلوماسية بين أرمينيا وتركيا إلى طريق مسدود، هذا فضلاً عن تدهور جهود الحكومة التركية الرامية إلى المصالحة مع الأقلية الكردية الضخمة في البلاد. وكما قد يؤدي فقدان الثقة المتبادل بين الأكراد والأتراك في شرق تركيا إلى زعزعة الاستقرار الهش الذي كانت المنطقة تتمتع به أخيراً، فإن فقدان الأمل في التوصل إلى تسوية لنزاع ناغورنو كاراباخ من شأنه أن ينهي الهدوء العسكري المؤقت بين الأرمن والأذربيجانيين.

ولكن هذا الموقف يتعذر إصلاحه. والسجال العلني الذي لا ينتهي بين المسؤولين الأتراك والأرمن عبر وسائل الإعلام لا يساعد في تهدئة التوترات. ولقد حان الوقت لكي يدرك القادة في كل من البلدين ضرورة إجراء محادثات مباشرة، في ظل فهم واضح لحالة عدم الاستقرار التي قد تنتج عن الفشل في استغلال الفرصة الدبلوماسية السانحة.

لذا ففي حين تسعى تركيا إلى معالجة العواقب المترتبة على تاريخها في الداخل وإعادة تعريف الدور الذي يلعبه جيشها في المجتمع التركي، يتعين عليها أن تعيد ترتيب وضبط علاقاتها المتوترة بأرمينيا. والواقع أن القرار الأخير الذي صادقت عليه لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأميركي، والذي دعا الرئيس باراك أوباما إلى تأكيد حرص السياسة الخارجية الأميركية على عكس "الفهم اللائق" لعملية الإبادة العرقية الأرمينية، لابد أن يخدم كأداة تنبيه لكل من الحكومتين في تركيا وأرمينيا، حيث يتعين على كل من البلدين أن يدركا أن الأرمن لن يقبلوا التشكيك في الصحة التاريخية للإبادة الجماعية. وطالما كان بوسع فرنسا وألمانيا أن يواجها تاريخهما المأساويين، فلابد أن تكون تركيا أيضاً قادرة على مواجهة تاريخها.

ويتعين على الجانبين أن ينظرا إلى الموقف بنزاهة، وأن يعترفا بأوجه القصور التي تعيب البروتوكولات الدبلوماسية، وأن يحرص كل طرف على مخاطبة الحد الأدنى من مطالب الطرف الآخر، والأخذ في الاعتبار أن أي وثيقة في حد ذاتها لن تنجح في شفاء كل الجراح أو محو كل المخاوف.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يدعم هذه الجهود، ولا يجوز لنا أن نعتبر المشكلة مجرد تصفية لحسابات قديمة، فقد أصبح مستقبل المنطقة التي تشكل أهمية بالغة للسلام في أوراسيا على المحك الآن.

* وزير خارجية أرمينيا السابق

"بروجيكت سنديكيت" بالاتفاق مع "الجريدة"

فالح ماجد المطيري

الشيخ محمد الصباح... لا يفهم الحقيقة!

هذا ليس رأيي ولا حكمي على وزير الخارجية الشيخ محمد الصباح، يكرم "أبوصباح" بأن يوصف بمثل ذلك، لكن الوصف السابق وصفته صحيفة "تابناك" الإيرانية المملوكة "لمحسن رضائي" القائد الأسبق للحرس الثوري، وزادت الصحيفة على أن الشيخ محمد لا يفهم الحقيقة، بأنه أيضاً لم يقرأ التاريخ!

هذه الصفاقة وقلة الأدب الإيرانية غير المستغربة- فالشيء من مأتاه لا يستغرب- جاءت رداً على التصريح "الدبلوماسي" لوزير خارجيتنا: بأن"الخليج بالنسبة لنا عربي ولإيران فارسي"، هذا الأسلوب الإيراني يثبت ما قلت في مقالي السابق بأن النظام الإيراني يفسر أن "الدبلوماسية الرسمية" لدول الخليج العربي بالتعامل معه على أنها ضعفٌ يجب استغلاله بالمزيد من المطالب.

من حقنا أن نسمي الخليج عربياً في مناهجنا وكتبنا ومؤسساتنا، لأننا عرب ونعتز بعروبتنا وتاريخنا شاءت إيران أم أبت؛ ومن حق إيران أن تسميه الخليج الفارسي أو خليج النوروز، أو خليج النار المقدسة، إذا كانت تعتز بفارسيتها.

هذه العنجهية الإيرانية يجب أن تقابلها دبلوماسية خليجية موحدة برؤى وأساليب جديدة، فإيران هي المستفيد من دول الخليج العربي وليس العكس.

إن التعامل الفردي مع إيران، كل بحسب مصلحته من أكبر الأخطاء الاستراتيجية التي ترتكبها الحكومات الخليجية، ومخطئ جداً كل من يظن أن "النار بعيدة عن أطراف ثوبه". ليس من المنطق أن إيران تحتل جزراً تابعة لدولة الإمارات وتكون موانئ إمارة دبي هي الرئة التي تتنفس منها إيران منذ الثمانينيات! وليس من المعقول أن تشكك إيران في استقلال البحرين، وقطر تدخل معها في مشاريع شراكة واستثمار الغاز! ومن غير المفهوم أن تهدد طهران الحدود الجنوبية للسعودية والعمالة الإيرانية الهامشية التي تعاني البطالة هناك، تملأ بلدنا!

ومن المحزن أن إيران تلعب بالنسيج الطائفي وتهدد السلم الاجتماعي لبعض دول الخليج العربي والعراق والبعض يدفن رأسه بالتراب مثل النعام! ومن المؤسف أن تواجه الكويت رسمياً وإعلامياً الهجمة الإيرانية على عروبة الخليج وحدها وبقية "الأشقاء" يلفهم الصمت وكأن دولهم تطل على "خليج المكسيك"!

إيران الأمس غير إيران أحمدي نجاد، فهذا الرئيس المهووس بالدروشة والأساطير، لا يفهم إلا لغة القوة وتعامل الأنداد، وهو خليط غريب من جنون صدام ودروشة القذافي، وعنجهية هتلر، كما أن الدبلوماسية وحسن الجوار والحكمة والاعتدال وضبط النفس التي تتبعها حكومات الخليج العربي، يراها الرئيس المكلل بهالة من النور أنها ضعف وبضاعة فاسدة، ويقول "هذه بضاعتكم ردت إليكم"... فماذا أنتم فاعلون؟

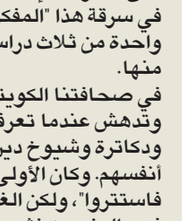

حرامية شارع الصحافة

د. صلاح الفضلي
salahma@yahoo.com

تعتبر مشكلة السرقات في الأبحاث العلمية ورسائل الماجستير والدكتوراه إحدى المشكلات المعروفة في الجامعات والكليات على مستوى العالم ككل، ولذلك طورت إحدى شركات البرمجة برنامجاً لكشف هذه السرقات، والبرنامج يحمل اسم Turnitin، وهو يقوم بعمل مقارنة بين البحث المقدم أو الرسالة العلمية المقدمة ومحتويات قاعدة بيانات ضخمة من الأبحاث والرسائل العلمية وحتى المعلومات الواردة على الإنترنت.

أعتقد أننا نحتاج إلى البرنامج المذكور في المجال الصحفي أيضاً، فالسرقات الصحفية أصبحت أكثر انتشاراً من "الفوم" في احتفالات العيد الوطني، وبفضل "المارد" "غوغل"- الذي ما إن تستنجد به حتى يهبّ إلى نجدتك- أصبح من الممكن لأي شخص أن "يلطش" معلومات من كتاب أو من مقالة أو دراسة لشخص آخر وينسبها إلى نفسه. في مرات عديدة كنت أقرأ مقالات لكتّاب معروف أن قدراتهم العلمية والثقافية ضعيفة، وفجأة أجد أنه يكتب عن موضوع مليء بالمعلومات والتحليل المعمق، وعندها لابد أن يتسلل إليك الشك بأن المقال "مضروب" وليس "صناعة وطنية"، وفعلاً حدث أكثر من مرة أن تتبعت مصدر هذه المعلومات لأجد أن المقال منسوخ بالكامل من مصدر آخر مع تغيير بسيط لبعض الكلمات لمحاولة التمويه.

الأغرب من ذلك أن السرقات الصحفية لا تقتصر على الكتاب المغمورين، بل تصاب بالصدمة والدهشة عندما تكتشف أن "السارق" اسم رنان وكاتب يشار إليه بالبنان، وربما يسبق اسمه حرف الدال أو يسبقه لقب "المفكر" أو "الباحث". قبل أيام وقعت على سرقة صحفية لاسم رنان في عالم الصحافة العربية، وله مؤلفات عديدة ويتصدر الندوات الأدبية ويظهر بصورة متكررة على القنوات الإعلامية على اعتبار أنه مفكر وباحث استراتيجي. في سرقة هذا "المفكر" وجدت أنه "لطش" المقال المكون من صفحة واحدة من ثلاث دراسات أجنبية دون أن يذكر أو يشير إلى أي منها.

في صحافتنا الكويتية هناك العديد من هذه النماذج "المشرفة"، وتدهش عندما تعرف أن بعض "السراق" نواب مجلس أمة ودكاترة وشيوخ دين وأئمة مساجد يأمرون الناس بالبر وينسون أنفسهم. وكان الأولى بهؤلاء أن يتواروا خجلاً من باب "إذا ابتليتم فاستتروا"، ولكن الغريب أن هؤلاء ليس في وجوههم ذرة حياء، فعى الرغم من نشر سرقاتهم فإنهم مازالوا يكتبون وينظّرون في الصحف التي يكتبون فيها، والأعجب من هذه الصحف التي لا تحترم نفسها ولا قراءها بحيث تسمح لهؤلاء المزورين بالاستمرار بالكتابة، ومع الأسف أن بعض هذه الصحف صحف عريقة وذات مهنية عالية، ومع ذلك تسمح باستمرار وجود هؤلاء "الحرامية واللصوص" على صفحاتها.

منذ سنوات عدة تصدى موقع "لصوص الكلمة" لنشر بعض نماذج "الحرمنة الصحفية"، وقبل أيام علمت من أحد الأصدقاء عن وجود موقع جديد للكشف عن السرقات الصحفية، واسم الموقع "سراق الكلمة"، وهو موجود على الرابط:

<http://www.sorraq.com/>، وهو يحتوي على مجموعة لأسماء محلية "معروفة ومرموقة" صحفياً، ولكنها من فئة "الذين أن يحمدوا بما لم يفعلوا". أعتقد أن هذه المواقع تقدم خدمة مهمة للقراء وللمجتمع ككل من خلال فضح "الكتاب المضروبين".